العدد ٧٨ — ٧٦١

Tues. 6 Jan. 1931

السنة الثامنة

صاحب الجريدة ومديرها ورئيس تحريرها المسؤول

نسيم ملول

الاشتراك :

١٠٠ غرش فلسطيني في القدس

١٢٥ غرشاً في سائر انحاء فلسطين والخارج

مكتب توكيل الجريدة فى سوريا: بشارع جورج بيكو — بيروت

لا تعتمد الوصولات الا اذا كانت ممضاة بامضاء صاحب الجريدة والمستلم

العنوان التلغرافي : « السلام » القدس

السلام

جريدة حرة ؛ تصدر مرتين في الاسبوع

AL-SALAM

(THE PEACE)

Editor: Dr. N. MALLOUL

SUBSCRIPTION

In Jerusalem P.P. 100

In Palestine & Abroad „ 125

Syrian Office: Georges Picot St. Beyrouth

Money orders payable to the Publisher

JERUSALEM (Palestine).

Teleg. AL-SALAM Jerusalem

القدس ٦ ينـاير (كانون الثاني) ١٩٣١

١٧ طبيت ٥٦٩١

١٧ شعبان ١٣٤٩

خواطر الاسبوع

... العام

...قطعت اوصال عام ١٩٣٠ ؛ فاخذ بعضهم يلخص ماوقع فيه من الحوادث ، ويستخرج ماانتج عنها من الفوائد للعرب فى فلسطين لانه مما لاشك فيه بان السنة الفائتة قد حملت فى احشائها اموراً عظيمة ذات اهمية وشأن . لان العرب قد نالوا فى اثنائها مطالب مهمة فى الظاهر . على انه من الواجب ان لا نخدع انفسنا بانفسنا . فانه مهما تكن النصوص السياسية ؛ فان مسألة فلسطين السياسية الاقتصادية لم تتزحزح من مكانها قيد شعرة . فان فى تقارير شو وسمبسون وستريكلاند وجونسون — كروسبى نقاط مهمة تعود بالفائدة على البلاد اذا اخرجت الى حيز الفعل بينما انها « التقارير » تتضمن أشياء كثيرة جداً من شأنها تخدير حركة رقى البلاد . واننا نرى الآن لسوء الحظ باننا قد بدأنا نشعر بنتائج تلك النقاط السيئة دون تباشير المشروعات المفيدة المحكى عنها .

ومما يدل على ان توالى تقلب السياسة ومبلغ صحة القول بان فى وسع السياسة ايقاع البلاد فى الحيرة

...تباك دون ان تستطيع اصلاح

... د فلسطين امام ازمة

... استهلال عام

... لازمة الحالية

... جميع

يدرك منذ الآن بان عام ١٩٣١ سيكون محفوفا بالازمات الاقتصادية التى تشد الخناق على عامة الشعب بنوع خاص على انه توجد سبيل لا ثانى لها لاضعاف وطأتها ، الا وهى عمل اقتصادي مشترك بين العرب واليهود . فمن كان همه فى الحقيقة ليس الحصول على « انتصارات » سياسية على الورق بل مصلحة البلاد واهلها فليس لديه الا ان يسلك هذا السبيل .

ممثلون معينون

نشرت احدى الصحف ـ ويلوح لنا بانها ـ « فلسطين » المعروفة بتطرفها ـ رسالة وردتها من جنين الاسبوع الماضي يشير فيها كاتبها الى الخطر المداهم المقرون بالاستعدادات القائمة على قدم وساق للانتخابات للمجلس التشريعي والمطاحنات الحزبية والعائلية التى تنشأ عنها المشاكل العظيمة بين القرى المختلفة وبين الفلاحين الذين احنت كواهلهم المصائب والويلات . ويقترح الكاتب ضرورة منع وقوع هذه المشاكل والمطاحنات وخير سبيل الى ذلك ان يكون اعضاء المجلس التشريعى معينين من قبل الحكومة ، لا من المنتخبين من الاهلين .

ان هذه ليست باول مرة نسمع فيها بان ذوي المكانة من العرب يريدون ان يكون اعضاء المجلس التشريعي العتيد معينين وليس منتخبين . وسبب هذا واضح ، فلا حاجة للتسليم بخشية مدبري سياسة جريدة «فلسطين» من التطاحن والتناجز ، لان اموراً ...سفة كثيرة اعظم هؤلا من ...ات لاترد هؤلاء الساسة على ... رأوا وجوب الالتجاء ... من هناك امراً واحدا نريد ... هنا باختصار ، وهو ان ... تنفيذية وصحفها يزعمون ...ون في سبيل الاستقلال ... يتولوا امر مستقبلهم

بانفسهم ، ويريدون ان يسنوا تشريع البلاد ويضعوا قواعد ادارتها بانفسهم وبواسطة منتخبيهم ولكنهم ما كادوا يتهامسون بشأن مجلس تشريعي يؤلف من منتخبي الشعب حتى اسرع اكثر هؤلاء « الساسة » الى التصريح بانهم يفضلون عدم اجراء انتخابات ؛ بل تعيين الممثلين تعيينا بواسطة الحكومة وهذا ما يدعونه باسماء رنانة جميلة وهي : ديمقراطية واستقلال وتمثيل انتخابي الخ ..!..

يجب ان يعلم

نشرت جريدة « الحياة » منذ ايام مقالة بقلم موظف عربي فى حكومة فلسطين وجهت اليه اسئلة كثيرة تتعلق باليهود فاجاب عليها جميعاً : « لا اعلم » ولقد دهشنا لدى مطالعتنا تلك الاسئلة ؛ لانه من الواجب على كل موظف متنور الاحاطة بشئون البلاد والحكومة لكي يستطيع الاجابة على اسئلة بسيطة كهذه .

فقد سأل محرر « الحياة » دائرة الماليـة : ما هو نصيب اليهود في الضرائب ؟ . فكان جواب ذلك الموظف العربى : « لا اعلم » على انه كان يعلم لو اراد ذلك . وهو لو علم بان معظم ايرادات الحكومة من صندوق الجمارك ، ورسوم تسجيل الاراضي (الطابو) الخ ... لعلم بسهول تامة بان نصيب اليهود فيها كبير جداً .

وليس من الصعب ايضاً معرفة نصيب اليهود فى ايرادات السكك الحديدية ، لانه يكفى لذلك معرفة عدد التذاكر التى تصرف في المحطات اليهودية مثل تل ابيب وزخرون يعقوب والخضيرة ورحبوت وغيرها ولذلك ايضاً كميات البضائع التى تشحن من تلك المحطات والىها ...

اما بشأن المعارف فان ذلك الموظف يعلم بان اعانة الحكومة للمدارس اليهودية ما هو الا جزأ من سبعة ١/٧ من ميزانية تلك المدارس وجزأ من خمسة ١/٥ تقريبا من ميزانية معارف الحكومة نفسها ؛ وان عدد كبار الموظفين فى ادارة المعارف قليل جداً ؛ لا نظنه يتجاوز ٢ — ٣ موظفين يشتغلون في المدارس اليهودية التي تتناول اعانة الحكومة وتوجد تحت مراقبتها .

وما يقال عن الدوائر المتقدمة ؛ يقال ايضا عن دائرة الاشغال العامة والبريد ؛ حيث من السهل الاطلاع على قائمة اسماء الموظفين ، حيث يتضح منها بان معظم موظفيهما من المسيحيين يليهم المسلمون ثم اليهود .

ومما يلفت الانظار في مقالة ذلك الكاتب مسأله تعطيل عدد من مكاتب البريد بعد ظهر ايام السبت وغاية الكاتب من ذلك إقناع القراء بان الحكومة تحترم يوم عطلة اليهود دون الجمعة وهو يوم عطلة المسلمين على انه من المعلوم ان اليهود يعطلون ابتداء من مساء الجمعة وليس من الساعة ٣ بعد ظهر السبت . ويعلم الجميع ايضاً بان عادة تعطيل مكاتب البريد وسائر الدوائر بعد ظهر السبت عادة انكليزية بل اوربية عامة . والغاية من ذلك منح الموظفين عطلة نصف يوم علاوة على عطلة يوم الاحد .

انه كان في وسع مكاتب «الحياة» تلقي اجوبة كهذه من موظف عربي لو اراد الوقوف على الحقيقة باخلاص ولم يكن مقصدة مجرد نشر الدعاية ضد اليهود التى لا مسحة عليها من الصحة.

نذير سؤ

ان ما اشيع مؤخراً بان احد موظفي حكومة شرقي الاردن جر الذين في منطقة سلطته من الناس الى ان يبيع معظمهم بناته لقاء دريهمات تمكنهم من تسديد ما عليهم ، لهو خير عظة يتعظ بها زعماؤنا وافراد الشعب منا لان ذلك الموظف يشتغل في حكومة عربية ذات مجلس نيابي عربي ؛ وحزب معارض عربي وموظفين من العرب ..

ان هذه الحادثة تدل على انه لا عبرة بالمظاهر السياسية فان مدنية البلاد لا تظهر من خلال شكل الحكومة ولا من المجالس النيابية ولا من الدوائر والجمعيات السياسية ؛ بل من حالة عامة البلاد وعوائدها وطرق حياتها حيث يحتمل ان يجري ما جرى للفلاحين الذين اضطروا الى بيع بناتهم ؛ ومن الواجب على زعماء ذلك الشعب عدم التشدق بالكلام الفارغ ؛ والتناقش في مسألة الحكومات النيابية وبذل جهودهم في الحصول على الالقاب العالية وتصدر المجالس بل بالاعمال المبرورة الحقة في سبيل تعليم الشعب واصلاح احواله الاصلاح الحقيقي ؛ التي تحول دون وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة .

(سرقة فى كنيسة المهد)

ابلغ الاب واهان ليفورن رئيس دير الارمن فى بيت لحم مركز البوليس مساء يوم الاثنين الجاري سرقة احد الكتب المقدسة من كنيسة المهد

(مصائب السيارات)

دهست سيارة « تاكسي » رجلا مجهولا فى القدس فقضت عليه لساعته وقد اعتقل السائق

استعباد الفلاح ومنع بيع الاراضى

بقلم الاختصاصي صاحب الامضا

(١)

كان منع بيع الاراضي احد المطالب السياسية التى طلبها زعماء العرب منذ اضطرابات عام ١٩٢٩ فلما قدم السر سمبسون للبحث في الشؤون الاقتصادية ، اذيعت الاشاعات بانه سوف تصدر قوانين بمنع بيع الاراضي لليهود، وما صدر تقريره المنتظر حتى رأينا ان من نتائجه وجوب سن قانون يضع حداً لاصحاب العقارات العرب في بيع الاراضى . فلنبحث الآن فيما اذا كان هذا الطلب يتجاوز السياسة التي ينتزع الزعماء العرب لاستمالة العامة من العرب ؛ ولاسيما القرويين منهم ولنر ما اذا كانت مصالح الاهلين الحقيقية تتطلب ذلك ؛ ثم ننظر الى ماعسى ينشأ من هذا المنع من النتائج

ان ضعف حالة الفلاح الفلسطيني يجعله مرتبطاً ارتباطاً تاماً بالافندي وبالتجار فى المدن من من الوجهة الاقتصادية؛ لانه مضطر الى الاستدانة منهم عاما بعد عام . وهكذا فان الديون الكثيرة تثقل عاتق طبقة الفلاحين وتهددها بخطر داهم ، واول من يصاب منهم صغار الفلاحين طبعاً ؛ لانه يخسر ارضه التى تنتقل بحكم الطبع والضرورة الى المرابين سداداً لما لهم عليه من ومسألة حماية مصالح اصحاب المقاطعات الصغيرة آخذة دوراً مهما فى فلسطين ؛ لان الافندية يضعون ايديهم بصورة منتظمة تدريجية على اراضي الفلاحين وهم لايلبثون ان يبيعوها باثمان عالية. ولهذا فان حل هذه المسألة من اصعب المسائل الاقتصادية في فلسطين التى تتطلب الحل العاجل .

ان الفلاح الفلسطينى مثقل بالديون ؛ ومن اصعب الامور الوقوف على مبلغ تلك الديون شأن سائر اقتصاديات فلسطين . على انه بالرغم من عدم امكان الوقوف على مبالغ ديون الفلاح العربي ؛ فان في الوسع معرفة قيمتها بمجرد الوقوف على شروط الاقراض ونفوذ المرابي في القرية العربية . فان من المعلوم ان النقد غال فى فلسطين والفائظ يكون عادة بين ٢٠ و ٤٠ في المئة وقد يفوق ذلك احياناً حيث يبلغ الستين في المائة ونيفاً . والفلاح الذي يقع في شرك المرابي يستحيل عليه النجاة منه ، لانه يعجز عن ايفاء قيمة الفائظ الفاحشة ، فضلا عن الدين . وهكذا تزداد ديونه عاما فعاما بما يضاف اليها من الفائظ وفائظ الفائظ . ومتى اصبح في عجز تام عن السداد قام الافندي المرابي وانتزع منه ما يملكه من العقار . وبهذه الطريقة انتقلت مساحات كبيرة من الاراضي من فقراء الفلاحين الى الافندية والمرابين من اهالي المدن

وهكذا اصبح اصحاب الاراضي من الفلاحين مستأجرين لها بعد ان كانوا اصحابها . وكثيراً ما يأبى منتزعوها تأجيرها اليهم ، فيذهب الفلاحون يضربون فى اكناف البلاد يبحثون لهم عن مرتزق كعمال ؛ وعددهم يزداد عاما فعاما ؛ حتى اصبح اصحاب العقارات منهم اليوم يكاد ان يكون اندر من الكبريت الاحمر ...

ولما كان الفلاح مثقلا بالديون ؛ فانه ليس في وسعه ترقية زراعته لما تتطلبه من النفقات التى لاقبل له بها . على انه لو توفرت لديه الاموال لذلك مرة ، فانه لن ينفقها في هذا السبيل ؛ مادام يعلم بان ارضه هذه لابد ان تنتزع من يده يوماً ، فتذهب جهوده واموالها ادراج الرياح وعليه ان يظل عبداً رقا للديون التى تثقل كاهله ، وللمرابين الذين لايفتأون يضيقون عليه الخناق بكل مالديهم من الوسائل ؛ لانه لايتبقى لديه ما يقوم باوده بعد تسديد القسط المعين عليه من الدين ، وبعد ايفائه الضرائب الحكومية . وهكذا فان فقر الفلاح من اكبر عوامل تاخر الزراعة وانحطاطها في فلسطين وهذا التاخر يؤثر على اقتصاديات البلاد بحكم الطبع .

وطبقا لما تقدم ؛ فان رقي اقتصاديات البلاد يتطلب الاهتمام بتحرير الفلاح من ربقة الديون . وتحريره من شأنه زيادة المحصولات الزراعية . وهذا اول واجب على الحكومة عمله .

فما هي الوسائل التى تؤدي الى تحسين حالة الفلاح ياترى ؟ ان مقاومة الحكومة للمرابين لاتستأصل شأفة الشر ، فان الكثيرات من دول اوربا كانكلترا والمانيا والنمسا قد سنت القوانين ضد المرابين ولكنها مالبثت ان عادت بخفي حنين . لان للمرابين من ضروب الخداع والاحتيال مايعجز القانون عن تناوله فظلوا في ضلالتهم يعمهون واذا كانت الحالة في اوربا كذلك ، فبالاحرى في الشرق ان لاتفيد مثل هذه القوانين ؛ خذ لذلك الحكومة المصرية مثلا ؛ فقد سنت قانونا يقضي بان لايتجاوز الفائظ ٩ في المائة ؛ ومع ذلك فان الفلاح المصري لايزال يئن تحت عبء الديون ؛ كذلك الامر في فلسطين ، فانه يوجد قانون يحدد الفائظ ٩ في المائة منذ عام ١٨٨٧ . وبالرغم من وجود هذا القانون ؛ وبالرغم من ان الدين الاسلامى يحرم الربا تحريما كليا ؛ فان المرابين يجدون من ضروب الاحتيال مايخرجهم عن منطقة الحرام وينقذهم من عقوبة القانون وعليه لما كانت هذه القوانين عديمة الفائدة وجب ايجاد تشريع يحمي الفلاح من ضياع مورد رزقه ؛ وهو ارضه التي لايجوز نزعها من يده باي وجه من الوجوه . فانه كما توجد القوانين التى تدافع عن اصحاب الصناعات بعدم بيع اوائل الصناعة فى المزاد العام سداداً لدين ، كذلك ايضاً يجب وضع قانون يحدد مساحة الارض التي لايجوز بيعها ونزعها من يد الفلاح ، لان شأنها لديه شأن اوائل الصناعة لدى الصانع . وليس هذا فقط ، بل يجب ان يسن قانون آخر يقضي بعدم رهن الدار التي يسكنها الفلاح بنفسه والبهائم التي يشتغل عليها في ارضه وسائر الاوائل الزراعية الضرورية ، وبهذا الطريقة تحمى مصالح الفلاح ، ويحجم اصحاب الاموال عن الاقراض ، ما داموا يجدون لدي الفلاح ارضاً اكثر من المساحة القصوى التي يعينها القانون ضمانا لدينهم » فلا يحجمون عن اقراضه ، فاذا قلنا ان اقل مايكفي الفلاح من الارض هو نصف فدان ، اي ٧٥ دونم تقريباً فان في المتمولين لايترددون فى اقراضه متي كان يمتلك اكثر من هذه المساحة وقانون النصف الفدان يحافظ على الفلاح من الفقر والحاجة من جهة ويصون مصالح المتمولين من جهة اخرى .

اما ما ينتشل الفلاح من وهدة الديون فهو امداده بقرض لاجل طويل لانه لايمكنه من تسديد دينه فقط بل يفسح له المجال بتحسين زراعته ايضاً

على ان القرض الزراعي قد يكون فى يد الفلاح سيفاذي حدين . فقد دلتنا التجارب في الشرق على ان القرض لا يكون عاملا على تحسين شؤون الفلاح اذا لم يكن لاجل طويل وبفائدة قليلة وفوق هذا كله ان يكون الفلاح نفسه ذا اهلية وكفائة بحيث ينفق ما يقترضه فى ما يزيد محصولاته بحيث يمكنه من سداد اقساط الدين من تلك الزيادة في المحصول . أما اذا لم يحسن انفاقه ، فان قانون النصف الفدان الآنف الذكر يصونه من الوقوع فى هاوية الفقر ، لان تلك المساحة التي تظل في حوزته تدفع عنه كوارث الحدثان ؛ على ماكانت نتيجة قانون الخمسة الافدنة فى مصر .

اما منع بيع الاراضي بوجه الاطلاق فانه يوقع الفلاح خاصة والبلاد عامة فى ارتباك لامزيد عليه ، على ما نورده تفصيلا فى القسم الثاني من هذا المقال فى العدد القادم .

الدكتور أ . غرانوفسكي

بلاغ رسمي رقم ٢٤

• ليكن معلوما لدى الجمهور بانه قد وقعت حديثاً عدة اصابات بالكوليرا من النوع الخبيث بين الطيور الداجنة في قضائي يافا والرمله

وبناء على ذلك ننصح الذين يربون الطيور الداجنة ان يتحاشوا وضع طيور غريبة مع طيورهم .

فعند وقوع اصابات في هذا المرض يجب اعلام اقرب طبيب بيطري بذلك وهو يوصي باتباع التدابير المناسبة لمنع سريانه .

اعلان

مدعى عليه

نمرة القضية ١٢٩٠ — ٣٠

محكمة صلح طبريا الحقوقية

الى المدعي عليه : خالد امين الخالد من حيفا والآن مجهول محل الاقامة

يقتضي حضورك للمحكمة المذكورة بيوم الاثنين الواقع في ٩ شباط ١٩٣١ الساعة ٨ صباحا للنظ[ر] بالدعوى المقامة عليك من منشى مزراحي من طبريا بطلب ستة جنيهات ومائة وست[...] بموجب سندين ؛ وان تخلف[ت عن] الحضور تنظر دعواه بحقك [ولا] يقبل اعتراضك الا اذا اثبت ان [تخلفك] كان لعذر معقول .

عن حاكم صلح طبريا

هرشل روفي

خطاب السر هربرت صموئيل

فى مجلس النواب البريطاني

انى لمرتاب فيما اذا كان خطاب رئيس الحكومة ، او خطاب وكيل وزارةالمستعمرات ؛ من شأنهما تهدئة خواطر اولئك الذين ظنوا ان من واجبهم انتقاد الكتاب الابيض . وحسناً فعل ممثلو الحكومة الحاضرة حيث عادوا فصادقوا على غايات الانتداب . اما من جهتى فانى أشك فيما كانت الاقوال التى سمعت هنا اليوم تغير الحالةالتى نشأت قبل هذه المناقشة كثيراً . ومما يجب قبوله بالارتياح كون المجلس يقف وجهاًلوجه، بواسطة المناقشات التامة ، امام المصاعب التى توجد دون شك فى الحالة فى فلسطين التى اضطررت الى العيش واياها يومياً خلال خمس سنوات . والمشكلة هي مضاعفة ـ وهي انشاء الوطن القومي اليهودي بشرط ان لايعمل شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية لسائر اقسام الاهلين . وقد ذكر الفريقان فى تصريح بلفور نفسه ، وتكرر ذكرهما فى صك الانتداب وصدقا من قبل جميع الحكومات البريطانية الواحدة تلو الاخرى . وانى اجرؤ على القول بانه حتى لو لم ترد فى صك الانتداب الحدود المتعلقة باقسام السكان الاخرى ومع ذلك كان من الضروري واللازم صيانة هذا الشرط فى ادارة شؤون فلسطين . على انه لو اعترضتنا مسألة طرد ٦٠٠،٠٠٠ عربى من بيوتهم ، قصد اخلاء مكان للوطن القومي اليهودي . ولو اعترضتنا مسألة استعباد العرب سياسياً لاية امة اخرى . ولو اعترضتنا هنا مسألة نزع ملكية اماكنهم المقدسة من ايديهم ونقلها الى ايدي الغير ــ انه لو كان ذلك لكانت هذه سياسة خرقاً تماماً ، ولكان الشعب العربى يتبرم منها ويقاومها بعدل ، على ان سياسة كهذه لم تخطر بالبال بتاتاً .

هذا وتوجد اربعة اسباب كانت تمنع تطبيق سياسة كهذه . فالسبب الاول ــ وكان وحده كافياً بوجه الاطلاق ـ كون سياسة كهذه ليست عادلة ، وبكونها كذلك فهي مناقضة لجميع المبادئ التى ترتكز عليها الامبراطورية البريطانية ، ولم تكن لتحضى بتعضيد الرأي العام والمجلس النيابى فى هذه البلاد وبتعضيد اتحاد الامبراطورية (دومينيوم) . ثانيا ـ كون من المستحيل تنفيذها ، لان العرب شعب مقدام ؛ ذو تقاليد مجيدة ، ومتى عارضوا سياسة كهذه فانهم يلاقون عطف العالم العربى وتعضيده ، والعالم الاسلامي قاطبة . ثالثا ـ ان عصبة الامم ، وهي لسان حال الرأي العام العالمي العظيم ما كانت تصدق سياسة مستبدة من هذا النوع . رابعا ـ ان سياسة ضد العرب قاسية مثل هذه ، كانت تلطخ الحركة اليهودية كلها ؛ ووطن قومي يهودي مشرب بروح كهذه لا يستحق ان يوجد على الاطلاق . فلو وجد بعد جيل ان عرب فلسطين يكونون مستعبدين مثل الهيلوتيين (ارقاء) دون ان تتقدم حالتهم الاقتصادية ، ورفع مستوى التعليم والصحة ، لكان ذلك ماسا بسمعة الشعب اليهودي كله الادبية فقد تحمل اليهود انفسهم العسف والظلم مئات السنين ، فلا يمكن ان يخطر بالبال انهم لم يتعلموا من هذا الاعتساف الا ايقاع الظلم بالغير ؛ وان يوقعوا فى الغير ذلك الاجحاف الذي ضاقوا به ذرعا وسئموه فى تاريخهم نفسه .

ولهذا قلت بانه حتى اذا لم يدخل شرط صيانة حقوق العرب ضمن وعد بلفور ؛ ومع ذلك كان من الضروري ان الدولة العظمى المنتدبة تحافظ على هذا الشرط ؛ والشعب اليهودي يعضدها فى ذلك . فانى حينما أنفذت الى فلسطين منذ عشر سنوات ، فرضت علي حكومة جلالته واجب المحافظة على هذا الشرط كجزء لا يتجزأ من سياسة الوطن القومي اليهودي . وانى اظن بانه يحق لى الافتخار بانه لم يبرح ذهنى ساعة واحدة . ولكن هل معنى هذا الشرط ان المشروع برمته اصبح ازاءه مستحيلا وهل وجود ٦٠٠،٠٠٠ من السكان ابناء البلاد (كما كان عددهم حينئذ) معناه بانه ليس ثمت مكان للوطن القومي اليهودي وانه ليس فى الوسع البتة انشائه ؟ . انى واثق بان فى وسع فلسطين ان تعول فى المستقبل القريب بالترقية الزراعية والصناعية الملائمة ، عمرانا عدده مليونا نفس ، وليس ثمت اي داع للارتياب بامكانها اعالة ثلاثة ملايين نفس بعد جيل واحد . ان من الحرام اعتبار وجود السكان الحاليين سوراً منيعا امام الجراءة الروحية والعنصرية والقومية العظمى السارية بين ١٥ المليون اليهودي فى العالم . امام تشوفهم فى اعادة بناء وطنهم فى البلاد التى اورثها لهم اباؤهم اسما خالداً ، والتي تظللهم بعظمتها وتفعم نفوسهم فخراً .

اننا نسمع بين آونة واخرى بان اليهود شعب مادي ، طماع . ذلك لان الآخرين سدوا فى وجوههم سبل المهن الكثيرة مئات السنين ؛ فاضطروا الى ايجاد ملجأ لهم فى الفنون القليلة التى ظلت ابوابها مفتوحة امامهم . على انه بالرغم من ذلك ، فقد حافظ اليهود اكثر من غيرهم على ضوء المدنية الدائم طيلة القرون الوسطى . وابان تلك المئات من السنين حتى يومنا هذا قد اتوا بتبرعاتهم الى خزينة الانسانية فى الامور الدينية والفلسفية والعلمية . والموسيقية والتمثيل وسائر الفنون الاكثر سموا من هذه بدرجة تفوق نسبتهم العددية (احد النواب : وفى الشؤون الاقتصادية) نعم . وفى الاقتصاد ايضا . فاذا كان الشعب اليهودي يريد الآن انشاء وطنه القومي فى فلسطين من جديد . ويريد انشاء مركزه القومي فان ذلك ليس صادراً عن رغبة منبعثة عن شعور مبهم فى تجديد مجد غابر كما يجدد بناء قديم فى متحف ليبث الارتياح الى محبي الاثار وليس بدافع عوامل سياسية واقتصادية فقط ، بل لكى يكون هذا المركز مصدر قوى ذهنية ودينية . وهي التي كانت مصابة بالشلل تقريبا الزمن الطويل ولكنها لم تنضب بعد . اننا اذا احيينا كلام الشاعر بلايك « بناء ورشليم جديدة على ارض انكلترا الخضراء الزاهية » فلنذكر بأن اورشليم القديمة لاتزال فى عالم الوجود ؛ وهي آية من آيات الدهر والمثل الاعلى . لنذكر ان على آكام صهيون قائمة منارة روحية شامخة العلو قد تكون واطئة الضؤ ومعتمة هذه الايام . ولكن من يدري اذا هي لم تصعد لهبا من جديد وتصبح ضوءاً للشعوب للمرة الثالثة ؟ . وها انى اقول لهذا المجلس النيابى بانه حين اقدامكم على البت فى مصير فلسطين ــ فانكم تبحثون فى امور اساسية . وقد لا يوجد ما يوجب العجب من كون الكثيرين من الصهيونيين المشربين بهذه المبادئ والمفعمين حماسة لم يقدروا المصاعب العملية والظروف السياسية الحالية فى فلسطين حق قدرها ، وقد كاد الكثيرون منهم ان ينسوا نوعا وجود ٦٠٠ الف عربى يتكاثرون بسرعة ولكن المتطرفين الذين يتغاضون عن اهمية المسألة العربيه فى فلسطين ما هم الا اقلية لا يؤثرون فى سياسة الحركة الصهيونية كلها . وقيمتهم بالنسبة للحركة الصهيونية برمتها تقريبا ـ هل يسمح لى بالقول بمل ء الاحترام ــ كقيمة حزب العمل المستقل ازاء حزب العمل . واولئك الذين يرغبون فى استصغار الاكثرية . يتناقلون رأي الاقلية كانه رأي الحركة برمتها . وكذلك الامر ايضا فيما يتعلق بالفرق المتطرفة فى الصهيونية ازاء الحركة برمتها . ان آراء كهذه لم يكن يعتقد بها الدكتور وايزمن ، هذا الزعيم الفطن ، واحد رجالات السياسة الممتازين وذوي الكفاءة فى هذا العصر ارى ان هذه هي الاراء العامة التى يجب اعارتها جانب الاهتمام لدى اقدامنا على البحث فى الامور العملية المتعلقة فى مسائل الاراضي والصناعة والهجرة الى فلسطين . ان هذه هي قاعدة الكتب البيضاء والزرقاء التى نصدرها وسأبحث الآن فى مسألة تقرير السر جون هوب سمبسون ـ ذلك الرجل النشيط الذي لا يعرف الكلل وذو الحنكة الكبيرة والفكر الثاقب ـ فاني واثق بان الحكومة لم تستطع ايجاد باحث خير منه . وليس فى وسعي كان تقديم تقرير احسن منه . على اننا يجب ان نذكر بانه تقرير شخصي . وانه لم يجر تحقيقه طبقا للخطط العادية التي تتبعها لجان التحقيق . مثل سماع شهود . وتقديم تصريحات اجرائية ومناقشة الشهود ومما يحسن ذكره انه تحتم عليه عمل ذلك ـ لانه قضى فى فلسطين على ما نذكر نحو شهرين فقط ؛ تلك البلاد التي لم يزرها قط . وهي مفعمة بالمسائل واكثر المشاكل تعقيداً . واني اعتقد بان علينا امعان النظر جيداً قبل اصدار المقررات السياسية ذات القيمة العظمى استناداً على تقرير رجل واحد الشخصي اثر تحقيق سريع لم يكن المحقق مخطئا فى الاسراع فيه .

اني اوافق على الكثير من اقتراحات السر ج . ه . سمبسون الاساسية ؛ واعترف بانه لا يوجد اساس للقول بانه وجب او يجب على الحكومة الآن إيجاذ المساحات الواسعة من اراضى الحكومة لاستعمار اليهود . ذلك ان الواقع على ما يقوله السر ج . ه . سمبسون بانه لا توجد تقريبا اراض للحكومة ؛ صالحة للزراعة وخالية من السكان . فانه حين وجودي في فلسطين قد استقبلت ذات يوم وفداً يمثل جماعة من الشبان الفلسطينيين الذين خدموا في احد الجيوش اليهودية اثناء الحرب ، لانه حينما احتلت جيوش اللورد اللنبى جنوبي فلسطين ألف جميع الشبان من الاهلين جيوشا يهودية للمساعدة على فتح بقية البلاد . وقد طلب اولئك الشبان السكنى على الارض وتعميرها بقولهم أن لهم اصدقاء يوفرون لهم الوسائل اللازمة ؛ وهم يريدون ارضا تكون ملك الحكومة . فوافقت على أحقية مطلبهم وقلت : اختاروا لانفسكم أية مساحة من اراضي الحكومة الغير مأهولة وهي لاتزال صالحة للفلاحة ، فيكون لكم فيها حق الافضلية . » فذهبوا ثم عادوا بعد ان اختاروا مساحة من الارض بجوار الخليل لم تكن تفلح لقلة الماء على ما ذهبوا اليه . ولكنهم كانوا مقتنعين بان المياه سوف توجد ؛ نظراً لوجود آثار عمران قديم في ذلك المكان ؛ وعليه فقد سألوا ما اذا كانت الحكومة ترغب في انفاق مبلغ زهيد نسبياً لحفر بئر ؛ نظراً لكون المساحة شاسعة . ففعلنا ذلك ، ولكن المياه لم توجد . ثم سألوا ما اذا كان يسمح لهم باستئناف الحفر اكثر عمقاً مما سبق حفره على نفقتهم ؛ وقد فعلوا ذلك ولكنهم لم يجدوا ماء ، فأبطل المشروع برمته . فقلت لهم : « ابحثوا عن اية مساحة اخرى من الارض فينفذ اقتراحى بعينه » فلم يسعهم عمل ذلك . هذا لان مساحات كهذه ليست موجودة ؛ والقول بوجود مساحات كبيرة من الارض ليست مأهولة كان يمكن لليهود تعميرها ـ مغلوط من اوله .

توجد مساحة كبيرة شمال شرقي فلسطين تدعى اراضي بيسان كانت موضع مناقشات كثيرة وهذه احدى المسائل التي كان يجب علي معالجتها حال مجيئي الى فلسطين . وقد كانت هذه الارض بصورة قانونية وعقلية ملكا للحكومة الا ان انتزاعها سلطان تركيا الاخدمة كما يلي : ان سكان تلك الجهة الذين تصرفوا بالاراضى المذكورة جيلا بعد جيل قيل لهم بانهم اذا لم يسجلوا حق ملكيتهم الى تاريخ معين تعتبر الارض ملكا للسلطان . فابى الاهلون تسجيل الارض لانهم لم يرغبوا في التورط بنفقات ومشاكل قضائية التي لم يدركوها البتة فاهملوا التسجيل خلال المدة المعينة . وهكذا اصبحت الارض تعتبر ملكا للحكومة . على ان الاهلين ظلوا في المكان نفسه حيث ان نزع الارض من ايديهم كان ماساً بقواعد العدل بصورة شديدة . وقد عينت موظفاً بريطانياً لتبيين الارض وتعيين المساحات التي يجب اعطائها لهم بالدقة . ويحتمل ان هذا الموظف كان اكثر سخاء مما يجب ولو انه اضطر طبعاً الى إبقاء احتياطي معين لزيادة عدد النفوس . ومهما يكن من الامر ؛ فانه لم يكن في الامكان ايجاد فائض كبير لعمران آخر . فاذا ظهر في المستقبل بانه يمكن إسكان هناك

سكان اضافي من اليهود او العرب فانه مما لا شك فيه بانه يجوز اعادة النظر في الامر من جديد . وعلى كل حال فانه يوجد عدد من العرب يريد الانتقال من هناك الى مكان آخر بعد تناوله التعويض ؛ وقد فرحوا بذلك

ويسمح لي الآن بتقديم مثال آخر وهو يدل كيف يجري استعمار الارض؛ وكيف ان وضع يد العرب على الارض لا يجوز جعله مانعاً لا يمكن دفعه في جميع الظروف. ذلك ان في السهل الساحلي بين يافا وحيفا يوجد مساحة كبيرة من الارض كلها مستنقعات وهو مستنقع لبارة . والمساحة كلها تبلغ ميلين مربعين ؛ منها ميل واحد مستنقع . وقد كان هذا المحيط مركزاً للملاريا يبعث المرض الى كافة القرى المجاورة . وكان يقطن هناك ٢٠٠ - ٤٠٠ عربي لهم عدد من الجاموس ؛ وكانوا يزاولون الزراعة بصورة فطرية جداً . وكان جميع هؤلاء السكان مصابين بالحمى . وقد منحت الحكومة التركية شركة بيكا امتيازاً قبل الحرب لتحسين هذه الارض . ولما طلب تنفيذ هذا الامتياز ، بدأت مناقشات عنيفة ، وقد انبثت من جميع الجهات ان هؤلاء العرب متوطنون وسط المستنقع ، وان اخراجهم من هناك امر ضروري ولكن لما كان ذلك مخالف لشروط الانتداب فلا يجوز زحزحتهم من ذلك المكان . وقد عرضت شركة بيكا مساحة ارض خير من هذا بجواره ولكن اتخذت اجراءات قضائية وصدرت تصريحات شديدة اللهجة بعدم طرد هؤلاء الناس باي وجه من الوجوه . ولكنهم قد وافقوا في النهاية على الانتقال ، فانتقلوا الى مساحة غير بعيدة ؛ وهم يعيشون سعداء في بيوت من الحجر متوفرة وسائل الراحة التى ابتنوها لانفسهم بالمال الذي اخذوه من شركة بيكا ؛ ولم ينقص قطيعهم عدداً بل يحتمل انه ازداد ايضاً ، وكل ذلك المستنقع الممتد على مساحة ميل مربع قد حسن بواسطة التجفيف الذي كلف مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية وسيكون في المستقبل مكاناً لسكنى طائفة كبيرة سعيدة ايضاً على ما اعتقد . هذه هي الوسيلة للقيام بالواجب ؛ وبهذه الوسيلة تجدر التذرع بدرجة كبيرة . وقد امتدح السر ج . ه سمبسون شركة بيكا لمزجها الوجهتين معاً : وهما انشاء الوطن القومي اليهودي دون المساس بحقوق السكان العرب الاساسية .

اني موافق السر ج . ه سمبسون في كون الفلاحين في فلسطين فقراء جداً . على ان هذه كانت حالة الفلاحين في كافة انحاء الامبراطورية العثمانية ؛ وطبقاً لما اشار اليه صديقي النائب عن سبركبروك (المستر ايمري) بان مصدر الازمة التي تضيق عليهم الخناق هذا العام ؛ هو هبوط اثمان المنتوجات الزراعية الهائل الذي اصاب جميع انحاء العالم الذي لا علاقة له البتة بمسألة الوطن القومي اليهودي وسوء حالتهم الاقتصادية ناشئ بالاكثر من الربا الفاحش لانهم مسلمون بايدي المرابين بدرجة كبيرة .

(كنوورثي :- مرابون عرب ! .)

نعم مرابين من ابناء جلدتهم

ومما يوجب الأسف انه لم يكن في الوسع بعد انشاء مصرف زراعي لهم في فلسطين . فقد كان قبل الحرب مصرف صغير جداً توقف عن عمله خلال الحرب . اما بعد الحرب فقد اقنعت الادارة العسكرية المصرف الانكليزي المصري (انجلو اجبشيان بنك) اعطائها مبلغ كبير قصد اعطائه قروضاً للمزارعين ليستطيعوا تجديد اعمالهم التي تهدمت من جراء الحرب . وبالرغم من اني حاولت بجميع الوسائل اقناع البنك الانكليزي المصري بالاستمرار في مساعدته هذه ؛ ولكنه أبى فأعيد اليه المبلغ . فذهبت الى مصر واجتمعت بمديري مصرفين كبيرين للتسليف وقد عملا كثيراً لمصلحة مصر ، لحاولت اقناعهم بالعمل في فلسطين ايضا . فأنفذ احدهما مندوباً لدرس الاحوال الا ان تقريره لم يكن ايجابيا نظراً لعدم الثقة في حقوق تملك الاراضي ولاسباب اخرى ؛ ليس هنا مكان ايرادها وهكذا كان رايه سلبيا فرفض المصرف العمل . وبالرغم من اقتراحي على المصارف بسن قوانين خاصة لتسهيل اعمالهم فلا توجد خطة ملائمة من شأنها ايجاد قروض زراعية للفلاحين . واني اعتقد من صميم فؤادي ان في وسع الحكومة التغلب على هذه المشكلة .

ولكن توجد عدة نقاط في تقرير السر جون ه سمبسون لست اوافقه عليها وهو يفسر الكثير من ملاحظاتي عن حالة مرج ابن عامر قبل عشر سنوات وكنت مرتاحاً بما لو شاهدته هذا المرج عام ١٩٢٠ كما شاهدته انا ، اي مساحة عظمى ملأى بالمستنقعات ، وهنا وهناك بقاع معبدة ، ومنتوجات المساحة كلها ضئيلة جداً بالنسبة لما كان يجب ان تكون وقد تحول هذا المرج بعد ان انفق فيه نحو مليون ليرة فلسطينية الى منطقة تدر الخيرات ، على ما وصفه اليوم صديق الزميل المحترم جداً نائب كارنارون بوروس (لويد جورج)

ولقد اسفت لسكوت السر ج ه سمبسون لم يذكر شرقي الاردن وقد اشار لي ذلك صديقي الزميل الآنف الذكر ويلوح لي بان الزميل المحترم نائب سباركبروك قد فعل ذلك ايضاً ، ومن المعلوم ان شرق الاردن تحكمها حكومة عربية خاصة ، ويمكن اعتبارها مملكة عربية . على انه يقطنها الآن الكثيرون من الفلسطينيين ، وحركة الانتقال بين البلادين متوالية دائمة . وقد اشار السر ج . ه سمبسون الى كون العرب يميلون الى الهجرة حيث ورد في الصحيفة ١٤٦ من تقريره ان العربي ميال كثيراً الى الهجرة الى اي مكان يستطيع الحصول فيه على عقار اكثر جودة او على عمل . وشرق الاردن بلاد قليلة السكان جداً ؛ وهي في اشد الحاجة الى سكان اضافيين . فمن اللازم والحالة هذه اعتبار هذه الحقائق حين نظر مجلس النواب في المسألة برمتها . والسر ج . ه . سمبسون حريص جداً في تقديره لترقية الصناعة في المستقبل ، ولعدد السكان التي تستطيع البلاد اعالتهم ويلوح لي بانه حريص اكثر مما يجب ومثل تل ابيب التي ذكر اسمها رئيس الحكومة مما يجب جداً الاستغراب فلو كان السر ج . ه سمبسون قبل عشرين سنة في المكان القائمة عليه تل أبيب اليوم لرأى صحراء رملية ليس فيها بيت واحد عدا قطع صغيرة متفرقة مسقاة ما ، تنمو فيها الدوالي . اما الان فانه يوجد هناك عمران يعادل عمران تشستر او بدفورد ، اي ٤٠,٠٠٠ من السكان ، ونيفا و ١٥٠ معملا ومصنعاً . وكانت كل تلك المساحة تدفع ضريبة عشرية قدرها ٤٠ ليرة انكليزية ، او ما تدفعه اليوم من ضرائب الاراضي والدور فقط فهو ٣٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية . حيث لم يكن من شاهد البلاد على ما كانت عليه آنئذ يستطيع التنبؤ بما سنكون عليه عام ١٩٣٠ هذا وتوجد الوسائل التي تمكن حيفا من النمو العظيم ؛ فقد شرع في بناء مرفأ كبير هناك . ويحتمل ان سكة حديد وانابيب نفط العراق ينتهيان في حيفا ؛ ويلوح لي بانه يحتمل جداً ان حيفا وتل ابيب تتحولان بعد جيل واحد الى مدينتي تجارة وصناعة تعادلان اي مكان مركزي في الشرق الاوسط . فهل الساحل كله ، ومرج بن عامر برمته سيتحولان الى روضة ، كما هي حال اقسام كبيرة في لبنان الآن ؛ بكثرة السكان والمدن والقرى المنشأة بنظام جميل . ان السر ج . سمبسون ينتقد المستعمرات اليهودية الجديدة مع انه يقول بانه يرى انهما تتوطد الاركان وتلاقي النجاح . على انه لو كان في فلسطين قبل عشرين سنة لوجد المستعمرات القديمة في نفس الحالة التي فيها المستعمرات الجديدة اليوم تماما . فقد كانت حينئذ في ذات الدرجة من النمو . غارقة بالديون الثقيلة بيد القسم الصغير من الاموال التي اسلفت اليها . متأخرة في دفع الضرائب وهناك امر آخر لا يوجد في المستعمرات الحديثة ، وهو ان الكثيرون من الشبان اليائسين كانوا يهاجرون البلاد ان هذه المستعمرات قد انشئت بفضل البارون ادمون دي روتشيلد وكرمه ، فقد ساعدها وادى بها الى الرفاهة التي هي فيها اليوم .

وقد استصغر السر ج . سمبسون كثيراً العمل الذي اجري لمصلحة الفلاح في السنوات العشر الاخيرة ؛ لان ما اجري كان اكثر مما يعترف به . وكذلك ايضاً صديقي المحترم جداً نائب كارنارون فانه لم يكن كريماً بدرجة كافية في كلامه بهذا الشأن ، ذلك ان اول ما يطالب الفلاح هو الغاء الاعشار واستبدالها بطريقة عقارية اكثر ملائمة . ثانياً ، يطالب مصرف زراعي . وهذان الامران معلقان بدرجة كبرى في تنظيم ملكية الاراضي المعقدة جداً . فان قسماً كبيراً من العقارات ملك مشترك ، يجري توزيعه كل عام او عامين مما يجعل اتباع منهج قويم لفرض الضرائب العقارية واجراء معاملات الرهنية من اصعب الامور فان اول واجب ضروري هو تنظيم مسألة الاراضي على قاعدة المساحة (القياس) . وقد ابتديء في ذلك منذ بدء عهد هذه الحكومة ، فقد انفقت مئات الوف الليرات على مسح البلاد عامة ، مما لم يجر في عهد الاتراك ؛ ولاتمام هذا العمل يقتضي زمن ، ولكنه تقدم كثيراً ومتى انتهى تقريبا يصبح قاعدة لجميع الاصلاحات الكبيرة اللازمة في شؤون الزراعة

وقد ساعدت دائرة الزراعة التابعة لحكومة فلسطين الفلاحين كثيراً وانتشر التعليم كثيراً . فقد انشأت خلال سنتين مدارس جديدة في ١٢٥ قرية عربية . والتهافت على التعليم من قبل السكان كبير . وطلبت من القرى اقامة العمارات لاجل مدارسهم لانهم يستطيعون ذلك بنفقات قليلة بالعمل فيه بانفسهم . ودربت الحكومة المعلمين في هذه المدارس ودفعت رواتبهم . واردت ان اعمل اكثر من هذا ، حيث رغبت في انشاء مدارس في جميع القرى بمقتضى خطة سنوية معينة ، الا ان المصاعب المالية حالت دون ذلك .

وللسبب ذاته اوقف ايضاً مشروع الري وتحسين الاراضي فالمصاعب التي لاقيتها في السنتين الاوليين من ادارتي ، كانت سياسية اما في السنتين التاليتين فكانت لدي مشاكل مالية ، حيث لم تكن تتوازى الميزانية ؛ فكان من الضروري الاقتصاد في النفقات كثيراً ، وقد ساعدنا الحظ في تسوية الميزانية ، واقتصدنا ايضاً مبلغاً فائضاً يذكر لاجل المستقبل وليس ذلك فقط ، بل انه ضريبة الاعشار التي كانت في زمن الاتراك اثناعشر ونصف في المئة من محصول الفلاح في اليد قد خففت ٢٠ في المائة دفعة واحدة عام ١٩٢٥ ، وهذا اكبر تسهيل اعطي للفلاحين في اي زمن كان ، لانه في عهد الاتراك كانت الضرائب تزاد عليهم دون ان تقل اما نحن فقد خفضناها ٢٠ في المائة دفعة واحدة .

ومما يؤسف له ان السر ج . سمبسون تغاضى عن هذا التسهيل الكبير الذي اجري للفلاحين ولم يذكره . وما عدا ذلك ، فقد انفقت مبالغ كبيرة على الاشغال العمومية التي اشتغل فيها تقريبا عرب فقط ؛ وان كانت الايرادات لهذه الغاية كانت من السكان اليهود بدرجة كبرى ، ولو لم يأت اليهود الى البلاد لكانت ايراداتها قليلة ، اي تقل الثلث مما هي اليوم على الاقل ويظن البعض بان هذا العجز قد يكون اكثر من ذلك . فاذا حذف هذا الثلث من الايرادات اليوم وفي المستقبل ؛ لكان ذلك عائقا كبيراً للرقي ، وضيق نطاق العمل للسكان العرب . وفضلا عن ذلك فقد استفاد العرب من الغاء التجند

الاجباري فازداد عددهم الثلث خلال عشر سنوات ؛ وكانت البلاد خلال هذه الثاني السنوات رائعة في بحبوحة السلام ؛ حيث لم تحدث اضطرابات عنصرية منذ سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٩ مع ان المسألة الاساسية كانت موجودة طيلة تلك المدة دون شك .

ان تقرير سمبسون هام . وقد ابديت الملاحظات على كثير من عباراته ، ولكنه يقدر ما يستحق تقديره . فاذا انتقدنا الكتاب الابيض فهو لانه غير حافظ للتوازن الحقيقي في بسط القضية فقد امتدح السر ج . سمبسون النشاط اليهودي العظيم الذي كلف عشرات ملايين الليرات انفقت في الاستعمار والصناعة والتعاون والتعليم والابحاث الزراعية والصحة ؛ اما الكتاب الابيض فلم يذكر شيئاً من هذا القبيل عدا كلمات قليلة وردت كانها حسكة في الحلق فقد وردت في تقرير السر ج . ه . سمبسون فقرة كهذه : —

(انه مما لا يحتمل الشك ان الترقية النظامية للزراعة خلال سنين معينة ؛ من شأنها تغيير شكل الزراعة في فلسطين وتفسح المجال لعدد اكبر بكثير من السكان »

فمن ذا عساه يخطر بباله ان تقرير سمبسون يحتوي على مثل هذه الفقرة لدى مطالعته الكتاب الابيض ؟ . ثم عاد السر سمبسون فقال : —

« لا شك في كون الرقي الذي نشأ عن الهجرة اليهودية في التسع السنوات الماضية قد فسح المجال بصورة اضافية لايجاد الشغل للعمال العرب »

فلما ذا لم تكرر هذه الاقوال في الكتاب الابيض ؟ ..

شرعت في مطالعة الكتاب الابيض دون ان يكون لدي اي رأي سابق في امره . على اني استنتجت بعد المطالعة فيه ومضاهاته بتقرير السر ج . سمبسون بانه عهد الى شخص معين وضع الكتاب الابيض ؛ ونقل الفقرات الخاصة التي يمكن اقامتها حجة ضد الاستعمار اليهودي من تقرير سمبسون . وقد قال ممثلو الحكومة انهم يريدون تنفيذ صك الانتداب ؛ وانهم يدعون الشعب اليهودي الى الاستمرار في عمله في إسكان الشعب على الارض ؛ في حين ان الكتاب الابيض يشترط لذلك شرطين اولا - ان لا تكون للشعب اليهودي ارض اكثر مما لديه الآن وثانياً - ان لا يكون لديه من الناس اكثر مما لديه الآن . والاهم هو توبيخ الكتاب الابيض نقابة العمال اليهود لانها تعتقد بانشاء نظام اشتراكي جديد تكون قاعدته مستعمرات مشتركة ومبدأه « العمل الذاتي » .

اني لست اشتراكياً ؛ ولكني لم اكن لاحكم بأدانة هذه الافكار . ومن المدهش ان من يطعن في مبادئ كهذه هي حكومة اشتراكية دون غيرها .

(الكولونيل هوارد بوري : — أليس هذا مما ثبت ما ورد في تقرير السر ج سمبسون بشأن تشغيل العمال اليهود في المستعمرات اليهودية ؟ ..)

لم يكن الانتقاد موجهاً لتشغيل العمال اليهود فقط ؛ بل نحو المستعمرات المشتركة القائمة على العمل الذاتي ، واني استطيع ادراك نقطة الخلاف في مسألة تشغيل العمال اليهود في اراضي اليهود ؛ للنقابة جوابا ذو قيمة عظمى على هذا الانتقاد . على ان هذه الفقرة قد وردت في الكتاب الابيض كما يلي : —

اتخذت النقابة سياسة ترتبط بها انشاء نظام اشتراكي جديد في فلسطين تكون دعامته مستعمرات مشتركة ومبدأ « العمل الذاتي » . اعني انه يجب على كل من الناس ان ياكل من كد يمينه والامتناع عن تشغيل عمال اجراء » .

ثم استأنف الكتاب الابيض قائلا : —

« تطلب النقابة من جميع اصحاب الاعمال اليهود تشغيل عمال يهود فقط ؛ حيث العمل الذاتي غير مستطاع » . فلما ذا يجب معارضة المبدأ الاول ؟ . يلوح لي بان هذا المبدأ مما يبعث على الارتياح الشديد ؛ والشعب اليهودي لا يريد وهو صادق في قوله ، ان زراعة الوطن القومي اليهودي تقام على سلسلة من الاملاك الواسعة ذات خطة رأسمالية تشغل عمالا اجراء ليس لهم امل في تحسين حالتهم في المستقبل لانهم يظلون اجراء الى الابد . ولهذا فهم يعترضون على ذلك بحكم الطبع (اضطرارا) ويحاولون في هذه الحالة انشاء نظام اشتراكي جديد

ولهذا يعتقدون الكثيرون بان المهاجرين اليهود بلشفيون ثوريون فهم ليسوا بشيوعيين ، وهذه التهمة بالنسبة لهم لا صحة لها بتاتاً . والشيوعيون المعدودون الموجودون بينهم ؛ يعادلون تقريبا ذات النسبة العددية للشيوعيين هنا ازاء طبقة العمال البريطانيين .

انه لو وضعت تعاليم الكتاب الابيض موضع التنفيذ ، لنشأ عن ذلك نتيجتان فالنتيجة الاولى ضعف حزم الحركة الصهيونية برمتها بصورة مزعجة فان رقي المشاريع ؛ ووضع المال ووروده معلقة بالحماس وبحسن الآمال والامر الذي يجب النظر اليه باعجاب هو ان تبرعات المتبرعين تجمع عاما فعاما في جميع انحاء العالم ؛ دون اي تمهد باعادة الاموال وقدرها ٧٠٠،٠٠٠ ليرة فلسطينية وذلك ليس فقط من الاغنياء كما قال صديقي المحترم جداً ، بل ومن الفقراء ايضاً الذين يتبرعون من اموالهم القليلة ، وهذه اعز التبرعات على الاطلاق . وهذا كله يجب اضافته لحساب ذلك الحماس الشديد الذي وصفته ، والكتاب الابيض يطفي جذوة هذا الحماس كأنه سيل من المياه الباردة .

اما النتيجة الثانية فهي ايقاف الهجرة اليهودية . اني وان اكن مرتاحاً الى ان وكيل المستعمرات قد رفض الآن هذا التفسير على انه اي تفسير يمكن ان يعطى للكلمات التالية : —

« يجب اعتبار هذا قاعدة اولية بحيث ان هجرة العمال يجب ان تكون معلقة بتعيين عدد العاطلين الاجمالي في فلسطين » يعني من اليهود والعرب ؟ . اي انه اذا وجد عرب عاطلون فلا يجوز ان تكون هجرة يهودية ..

« الدكتور شيلس : يبدي اشارة عدم الموافقة »

اذا لم يكن الامر كذلك . فلماذا لم يذكر ذلك في الكتاب الابيض ؟ .. لماذا يدع الكتاب الابيض يتمامه في نفس كل من يطالعه تأثيراً بانه مادام يوجد عاطلون من العرب ، فلا بد من تحديد الهجرة الى اقصى درجة ؟ ... ان هذا حالة لا تطاق ، واني مرتاح الى ان هذا التفسير قد الغي ؛ لانه من المستحيل ان يقال بانه « يوجد في تل ابيب ٤٠،٠٠٠ يهودي بصناعاتهم ، وانه لو لم يكن هؤلاء هنا لوجدت اعمال لاجل ٤٠،٠٠٠ عربي » . ان حلا كهذا غريب ، ولهذا فاني مرتاح جداً الى انه اوضح بانه ليس في النية توقيف الهجرة اليهودية وانه قد اعطي بالفعل ١٥٠٠ جواز على اني اريد ان الفت ملاحظة بهذه المناسبة وهي ان وكيل وزير المستعمرات قد قال — والظاهر ان ذلك قد ورد في الكتاب الابيض — ان ٧٠٠٠ — ٨٠٠٠ مهاجر يهودي قد دخلوا البلاد كسياح ثم بقوا فيها وهو يعتقد بان هذه كانت مهاجرة اضافية بدون تصديق وان هذا من شأنه نقض المبدأ القائل بوجوب تحديد الهجرة قدر استطاعة البلاد احتماله من الوجهة الاقتصادية على انه قد نسي بانه ورد في تقرير السر ج . سمبسون بان عدد هؤلاء الناس الذين قدموا كسياح ثم سمح لهم بالبقاء قد خصم من عدد الذين يهاجرون في المستقبل ، يعني ان الهجرة لم تتجاوز بذلك قدر احتمال البلاد اقتصادياً في قبول مهاجرين جدد ..

اما مسألة المستقبل ، وهي اهم المسائل في آخر الامر ، فقد صرحت الحكومة بوضوح وجلاء ، ان من اول واجباتها المحافظة على النظام وقد اتخذت ذريعتان ظهر خطئهما فيما بعد ، احداهما قد ذكرها صديقي الزميل المحترم جداً اماثب سبار كبروك ، وهي ان الشرطة البريطانية التي كانت قوة ممتازة قد حلت دون ان ترسل اية قوة اخرى مكانها . وقد ذكر صديقي المحترم جداً انه استشارني واستشار خلفي اللورد بلومر في هذا الامر ، ويلوح لي بانه قد نسي نصيحتي التي قلتها بالنص التالي : —

« انه اذا كانت اقتراحات التنظيم الجديد تتضمن الغاء الشرطة البريطانية في فلسطين ، يجب ان تحل محلها فرقتان من الجنود المشاة »

ولو وجدت فرقتان من الجنود المشاة في البلاد ، لكانتا كافيتان دون شك لقمع الاضطرابات الاخيرة منذ ابتدائها . فان في وسع قوة صغيرة قمع اية فتنة في اولها ، فاذا تركت وشأنها فلا بد من ان يتسع نطاقها وتصبح كبيرة . ولهذا فاني بريء من هذه الوجهة ، ولا بد من ان وكيل الوزير يجد في مكتب وزارة المستعمرات البيان الذي يشهد بذلك

اما الذريعة الثانية الغير الناجحة ، فتتعلق بحماية المستعمرات اليهودية فقد كنت قد وضعت خطة التي بمقتضاها سلمت الى كل من هذه المستعمرات ، والكثيرة منها منفردة تماماً ، صناديق مختومة من السلاح تحتوي عدداً من البنادق ، والخرطوش ، التي يجوز لرئيس المستعمرة القانوني فتحها وقت الخطر الشديد ولم يحدث مرة طيلة السنين الكثيرة ان اسيء استعمال ذلك مادامت هذه الخطة نافذة المفعول . ومع ذلك فقد سحبت صناديق السلاح هذه من جميع المستعمرات تقريباً فبقيت بدون حماية عند حدوث الاضطرابات ، وليس في الوسع تأمين حماية كافية بواسطة الطيارات او السيارات المدرعة ، حتى بواسطة الشرطة فمن الضروري توفير الوسائل للمستعمرات لتتولى حماية نفسها بانفسها ، وقد اعيدت هذه الصناديق الآن على ما فهمت

ومن سوء الامور في كل هذه الحالة الحاضرة ، هو ان جميع التغييرات قد حدثت بعد المجزرة وهذا من شأنه تنشيط فكرة ان الاضطرابات هي الطريقة الملائمة للحصول على التسهيلات في فلسطين وفي سائر البلدان . وقد كانت لاضطرابات اغسطس العام الماضي صورة فظيعة . فانه توجد تحت يدي رسالة من سيدة انكليزية زارت

احد المستسفيات وشاهدت النساء والاطفال مشوهين بشكل فظيع وقد فقد الكثيرون منهم عقولهم من رهبة الحوادث التي مرت عليهم وهذه الرسالة مؤثرة مفجعة الى درجة لست استطيع معها تلاوتها امام المجلس ؛ كما اني لست اريد ازعاج النفوس بتلاوتها . والمسألة في الواقع هي ان الاضطرابات كانت وحشية جداً ، واني مرغم على القول بانها ملطخة سمعة العرب فاذا تكررت اضطرابات كهذه دون ان يمنع حدوثها الزعماء - وفي وسعهم منعها لو ارادوا - على ما اعتقد فلا بد ان يرى العالم العرب كأنهم في درجة واطئة من المدنية اوطأ مما كان يجب ان يكونوا فيها بحسب اخلاقهم الطبيعية .

اعد السرجون تشانسلور قبل اضطرابات اغسطس العام الماضي اقتراحات بتأليف مجلس تشريعي فلم يكن من الضروري على ما اظن ان تلك الاضطرابات تمنع الحكومة دون تنفيذ الاقتراحات فانكم لا تستطيعون حكم تلك البلاد طويلا بدون ان تكون هيئة تمثيلية من قبل الاهلين تكون صلة بين الحكومة وبين السكان. فاني حينما كنت هناك فزت في تاليف مجلس استشاري . وقد قال وكيل الوزير انه يوجد الكثيرون من المعتدلين في فلسطين . وقد كان المجلس من اعضاء معينين ولكنه مثل جميع الطوائف والاراء تمثيلا حقيقيا ؛ وكان زعيم اللجنة التنفيذية العربية اليوم احد اعضائه ، وكنت رئيساً لهذا المجلس خلال سنتين ؛ وقد عرض عليه كل قانون وتقرر بشأن كل قانون فيه ؛ دون ان تكون حاجة الى الاقتراع طيلة تينك السنتين. حيث كانت القرارات تقرر بالاجماع . حتى انه اذا احتاج تعديل امر ما ؛ او رفضه او تغييره ؛ وبما ظل على ما هو عليه ، ان المجلس كان يشتغل باتفاق تام . ومن المعلوم ان ذلك مستحيل متى وجدت فئة متصلبة فى رأيها دون اقل تساهل على ان الامر لا يجب الا يكون كذلك ؛ وقد احسنت الحكومة في اجتهادها بانشاء مجلس تشريعي ينتخب في الاصل طبقاً للقواعد التي عرضتها عام ١٩٢٢ والتي رفضها العرب حينئذ

ان الصعوبة التي ستوجد في فلسطين في المستقبل القريب ؛ هي مسألة الدفاع ثانية . وقد اقترح السر ج. ه. سمبسون زيادة النفقات بطرق مختلفة وتخفيض الايرادات ايضاً فقد قال مالي فرنسوي ان " خير المبادئ للسياسة المالية هو ؛ خذ الاكثر من الخزينة والاقل من دافع الضرائب ، وهو ما يبديه اعضاء مجلس النواب لكل حكومة تتولى زمام الامور . وهذا غير ممكن . فاني اخشى بان تعترض الحكومة صعوبات كبيرة في الحالة الحاضرة لدى شروعها فى وضع ميزانية فلسطين وتسويتها . ولست اظن بانه على دافع الضرائب البريطانى تغطية هذا العجز ، وقد اسفت لدى سماعي من وكيل الوزير بان اقساط قرض الترقية المقبل تعين بمقتضى اقتراع جديد في المجلس النيابي ؛ فان دافع الضرائب البريطاني لم يدفع بارة الفرد حتى الآن لترقية فلسطين فقط كانت ثمت نفقات على جيش المحافظة ، وليس على مسائل اخرى . ومن المهم ان نراعى هذه القاعدة في المستقبل ايضاً . وخير لي ان ارى الحكومة البريطانية تحمل عبء نفقات اكثر من ذلك للدفاع عن البلاد مما هو اقرب الى ابواب النفقات الامبراطورية منه الى دفع اقساط القرض المذكور . فاذا كان من الضروري ايجاد المال ، فلماذا لا يؤخذ من صندوق ترقية المستعمرات ، الذي سبق تخصص مليون ليرة انكليزية فى السنة ، حيث يمكن الحصول على قسم منها لشراء الاراضى دون ان يزيدوا مجلس النواب اقتراعات مالية اخرى ؟.. واسمحوا لي بان اقول ان فلسطين قد اعادت للخزينة البريطانية مليون ليرة انكليزية عن السكك الحديدية والاموال الاخرى التى بقيت بعد الحرب وهو مبلغ جاءنا دون ان نتوقعه . وهذا امر يلزم تسجيله لفلسطين واني اتكلم في الختام في العلاقات بين اليهود والعرب فى المستقبل اني واثق بان الغايتين اللتين يرمي اليهما تصريح بلفور ، وهما الوطن القومي اليهودي ، وصيانة حقوق العرب ، لا تناقض احداهما الاخرى وطبقاً لما قاله وكيل الوزير في لجنة الانتدابات في شهر يونيو (حزيران) وطبقاً لما صدقته لجنة الانتدابات « يجب اتباع سياسة فعالة فى سبيل ترقية العرب » . واني مسرور لسماع كون الحكومة لا تؤجل اقتراحات سمبسون بهذا الشأن ولا تغيرها . ومن اللازم تنشيط حماية كل مستأجر ارض لكيلا يطرد منها . فقد كانت احد القوانين الاولى التي اصدرتها لدى قدومي الى فلسطين فى شهر سبتمبر (ايلول) ١٩٢٠ لحماية المستأجرين من الطرد سواء كان مشترو الارض اليهود ام غيرهم وها هو تقرير سمبسون يذكر الامر ويشير الى كيفية تنفيذه ، فان من الصعب جداً سن قانون لا يمكن التملص منه . ولكني آمل بان الحكومة تجتهد فى التغلب على المصاعب وانشاء قانون يصح تنفيذه . هذا واني ارجو الحكومة ان لا تفسح مجال للفكرة السائرة بان كل حق لليهود يجب ان يكون خسارة للعرب في اي تصريح من تصريحاتها المقبلة او في الكتب البيضاء نعم انه قد يكون الامر كذلك في ظروف معينة ، الا ان الكتاب الابيض يقول ان الامر كذلك بوجه الاطلاق ، وهذا اكبر عيب في الكتاب الابيض . وكذلك ايضاً لا يظن الصهيونيون ان كل حق للعرب لا بد ان يكون خسارة لليهود . فان الامر ليس كذلك لانه بقدر ما يرقى العرب ، ويزدادون صحة وتهذيباً ، يكون ذلك احسن لسمعة الوطن القومي اليهودي .

ان على الحكومة اتخاذ سياسة حفظ التوازن ، دون ان تتذرع بالتذبذب ، فان هذا امر آخر تماماً . فانه يوجد تعاون بين العرب واليهود في دوائر مختلفة ، منها دوائر الحكومة . والبوليس ، والسكك الحديدية ، والبلديات وكثير من القرى العربية ، وبتوسع نطاق هذا يمكن معالجة الجروح . فانه متى وجد جرح فى جسم الانسان فهو لا يعالج الا بخياطة جراح فقط ، وقد تكون الخياطة ضرورية ، ولكن الجرح لا يشفى اذا لم تلتئم ولم تتماسك البشرة البشرية . وهذا ضروري في فلسطين . فلتنفذ الحكومة بهدوء وحزم جميع الالتزامات التي يفرضها صك الانتداب . فاني حين وجودي في فلسطين لقيت رجلا واحداً فقط قال بانه يجب على انكلترا الخروج من فلسطين ، وهو اللورد بيفربروك ، حينما ذهب لزيارة تلك البلاد فلتستمر الحكومة في ما يراه الجميع مهمة عظمى . فان هذا المجلس النيابي الكائن على ضفاف التيمس منذ ٦٠٠ سنة قد رأى واجباته تختلف وتتغير المرة بعد المرة مع مرور القرون . وقد تطورت الامبراطورية ومناطقها وماهيتها وواجباتها ، حيث انفصل القسم الاكبر من مستعمرات اميركا ، واحتلت مستعمرات جديدة ، فنمت واصبحت متحدة (دومنيوم) . وهي الآن الشركاء السياسيون لنا ، وقد خرجت شؤونها عن اختصاص هذا المجلس وها هي الهند سائرة في هذا السبيل . على ان الوظائف القديمة لا تكاد تنتهي ، حتى تبدو مهمات جديدة . ومثل هذا الواجب يوجد ايضاً ازاء فلسطين . ان هذا المجلس النيابي بالرغم من كونه معمراً ، فانه لم يبلغ الشيخوخة ، وهو لن يلقي واجبه جانبا عن اعياء . ان فلسطين ماهي الا بلاد صغيرة ولكنها عظيمة سامية في تاريخ العالم ليس ما يفوقها عظمة وسمواً . ان الاعتناء بالبلاد المقدسة يعتبر شرفا وفخراً حتى للتاج البريطاني وللامبراطورية البريطانية

أخبار محلية

(ستورس فى القدس)

قدم القدس يوم الجمعة الماضي السر رونالد ستورس حاكم القدس السابق وعقيلته لتمضية ايام الاعياد وقد نزل في فندق الملك داود .

(بين حيفا وبيروت)

نشرنا في عدد مضى نبأ قرار الحكومة السورية بمد خط حديدي بين بيروت ورأس الناقورة وهي نقطة الحدود بين فلسطين وسوريا . وقد اتصل بنا ان المفوضية العليا في سوريا اوفدت مؤخراً مندوباً من قبلها لمفاوضة حكومة فلسطين بشأن مد خط حديدي بين حيفا ورأس الناقورة وبذلك توصل حيفا ببيروت بالسكة الحديد تسهيلا للمواصلات

(الامطار هذا العام)

بلغت كمية الامطار التي هطلت ابتداء من اول فصل الشتاء الحالي ٢١٤،٢ مليمتراً .

(ميزانية بلدية حيفا)

عرضت بلدية حيفا ميزانيتها للسنة القادمة على حاكم المنطقة الشمالية لتصديقها . وقد خصص فيها مبلغ ١١٧٢٠ ليرة للاشغال العمومية في منطقة المدينة . منها ٩٠٠٠ ليرة لتعبيد واصلاح الشوارع . والباقي لحفر المجاري .

(في خط بغداد — حيفا)

بدأ العمال يعملون في خط حيفا - بغداد وقد قسموا الى ٥ فرق . احداها في حيفا ؛ والثانية في الازرق ؛ واثنتان في الرطبة والخامسة فى هيت . والمظنون ان يفرغ المهندسون من مساحة الطريق في اواخر مايو القادم

وتقول الصحف السورية ان الحكومة السورية قد وضعت مشروع مد خط حديدي آخر الى بغداد يبتدئ من طرابلس ماراً بحمص فدير الزور ثم يسير محاذياً الفرات حتى الرمادي الى بغداد وتبلغ نفقات هذا الخط مليارا من الفرنكات

(ثمرة جهودنا)

اصدرت جريدة « دافار » ملحقا لعددها يوم الثلاثاء الماضي خصته في الصناعة الفلسطينية ليعلم الجمهور ماهي المصنوعات التي تصنع في فلسطين فيقبل عليها . وهي مأثرة نذكرها للرصيفة بالثناء والشكر .